الفصل الأول

1- المقدمة:

إن التطور التاريخي لمهنة المراجعة واختلاف مسؤوليات المراجع على مر الزمن، واختلاف هدف المراجعة ومضمونها وأساليبها ومفاهيمها، أمر يؤكد ارتباط المراجعة كمهنة بالظروف المختلفة التي تحيط بها، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة المهنة والمنتظر منها.

ففي بداية ممارسة مهنة المراجعة كان هدف المراجعة اكتشاف الغش والخطأ، ولكن بمرور الوقت تطور هدف المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية.

وقد أثار هذا التطور العديد من الانتقادات والقضايا التي واجهت مهنة المراجعة، ويمكن القول أن تلك الانتقادات الواسعة وما يتبعها من تحريك الدعاوى القضائية ضد مكاتب المراجعة تعبر عن التباين الموجود بين اعتقاد وإدراك مستخدمي القوائم المالية لواجبات ومسئوليات مراجعي الحسابات، وبين ما يقوم به مراجعو الحسابات بالفعل طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بفجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية (Paul et al,2007).

وقد أشارت دراسة (De Anglo, 1991) إلى أن مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن المراجعة الجيدة تعني قيام المراجع باكتشاف جميع الأخطاء والغش بالقوائم المالية والتقرير عنها.

وأوضحت دراسة (Lee, 1971) أن 65% من عينة مستخدمي القوائم المالية، و41% من عينة المراجعين، و38% من عينة مدراء المنشآت، يعتقدون أن أهداف المراجعة هو ضمان دقة القوائم المالية.

وكذلك أشارت دراسة (Darnill, 1991) أن الكثير من مستخدمي القوائم المالية لديهم القناعة أن

المراجع يعتبر مسئولاً عن اكتشاف جميع حالات الغش، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن 75% من مستخدمي القوائم المالية المشاركين في الدراسة لديهم اعتقاد أن المراجع يعتبر مسئولاً عن كشف كل حالات الغش.

وبدأ الاهتمام بمسئولية المراجع في ميدان اكتشاف الغش يحتل الصدارة في أوائل الثمانينيات، نتيجة لفشل المشروعات وإفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من الشركات.

وقد أحدث انهيار بعض الشركات الكبرى العالمية منها شركة"Enron" وشركة "WorldCom" العملاقتين دوياً هز مهنة المحاسبة من الأعماق، واتجهت أصابع الاتهام الأساسية في مسئولية انهيارها وإفلاسها إلى العمل المحاسبي والرقابي على البيانات المالية، ووُجهت انتقادات عنيفة للمراجعين المسئولين عن مراجعة حسابات تلك الشركات مثل مكتب المحاسبة العالمي آرثر أندرسون (ARTHUR ANDERSEN) والذي أدى في النهاية إلى انهيار وشطب هذا المكتب(المطيري،2002).

وجاءت ظاهرة هذه الفضائح المالية لتؤكد أهمية إيجاد معايير مُثلى لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات، بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة والالتزام بالأنظمة.

ولقد أخذت العديد من الجهات المهنية خطوات أكثر إيجابية لتطوير معايير تتعلق بمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش، ومنها ما قام به المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) (American Institute of Certified Public Accountants) من إصدار للمعيار رقم (99) SAS (Consideration of Fraud in Financial Statement Audit)

وهو المعيار الذي يتطلب من المراجع الدخول في مجال أوسع من الإجراءات لرصد واكتشاف الغش(Michael, 2003).

ويصف معيار (99) SAS ما يجب أن يقوم به المراجع بما يلي:

أ- جمع المعلومات اللازمة للتعرف على التحريفات المادية الناتجة عن الغش.

ب- تقدير المخاطر بعد الأخذ في الاعتبار تقويم برامج المنشأة وضوابطها الرقابية.

ج-الاستجابة إلى نتائج تقدير المخاطر(لطفي ،2007).

وقد قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار أول معيار سعودي يختص بمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش وهو (مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية)، والذي يهدف إلى توفير معايير وإرشادات تجاه الغش التي يتعين على المراجع الالتزام بها، للوفاء بمسؤوليته عند مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،2007).

2- مشكلة البحث:

تعتبر مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش من القضايا الجدلية التي تواجه مهنة المحاسبة، ويعتبر التزام المنتمين لمهنة المراجعة بقواعد سلوك وآداب المهنة اعترافاً منهم بمسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة ككل تجاه المجتمع والعملاء وزملائهم في المهنة، وهذه المبادئ والقواعد الأخلاقية ليست ابتكاراً جديداً بل قد سبق الإسلام في تأسيس تلك المبادئ وتأصيلها منذ ظهور هذا الدين الحنيف، فمبادئ الشهادة الصادقة واجتناب شهادة الزور،والاستقامة والصدق والأمانة، وعدم الخيانة والإخلاص في أداء العمل، تعد من مكارم الأخلاق التي جاء الإسلام ليتمها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

،2007). والأمانة والاستقامة هما من مكونات الشخصية الإسلامية، وهما من الخصائص الأساسية المميزة للعمل المهني، وهما أيضاً من الخصائص التي يستقي منها المجتمع ثقته في المهنة. وتقتضي الأمانة من العضو أن يكون نزيهاً صادقاً، ويمكن تعريف الاستقامة بأنها كل خلق كريم وعدم الإخلال بهذه الأخلاق من أجل مغانم أو مزايا شخصية، ولا يعني ذلك عدم وجود الخطأ في التقدير ولكن الأمانة والاستقامة ينتفيان إذا وُجد سوء النية والإهمال والتغاضي عن المبادئ أو محاولة تحريفها أو تحميلها ما لا تحتمل (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007).

وقد يتعرض مراجعو الحسابات عند أدائهم لمسئولياتهم المهنية إلى ضغوط من بعض الفئات المستفيدة من خدماتهم ذات المصالح المتعارضة، وهنا على المراجع عدم الخضوع لتلك الضغوط والتصرف بأمانة وموضوعية، وأن يلتزم بالمعايير المهنية الفنية والأخلاقية، بما يحقق تقديم خدمات مهنية ذات مستوى مهني رفيع يتفق مع قواعد سلوك وآداب المهنة.

وقد نصت معايير المراجعة الدولية أن مسئولية منع واكتشاف الغش والخطأ تقع على عاتق الإدارة من خلال التطبيق والتشغيل المستمر لنظم الرقابة الداخلية، حيث تخفض تلك النظم من احتمال وجود غش أو خطأ وإن كانت لا تلغيها تماماً، إلا أن المراجع لا يضمن أن يكون بمأمن عن مخاطر عدم اكتشاف الغش المؤثر على القوائم المالية، وما يترتب على ذلك من خطر مقاضاة المراجع في حالة عدم اكتشافه الغش (المعايير الدولية، 2003).

وقد أشارت دراسة (Paul, 2008) أن مراجع الحسابات لا يمكن أن يكون مسئولاً عن كشف جميع أنواع الغش، والتواطؤ في عمليات الاحتيال وغيرها من مخططات معقدة من الصعب جداً الكشف عنها، إلا أن هذا لا يمنع مراجع الحسابات في البحث عن الغش.

ووضحت دراسة (عبد القادر،1999) إلى أن قضية الغش والاحتيال تكبد الاقتصاد الأمريكي –على سبيل المثال – 186 بليون دولار على الأقل سنوياً، هذا المبلغ يقدر بـــ 5% من الناتج القومي الإجمالي.

وأشارت دراسة (مصطفى، 2001) على أن تزايد موجة التقاضي، يشير إلى استمرار وجود فجوة التوقعات بخصوص مسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش، والتي يترتب عليها أن مكاتب المراجعة الكبرى قد تحملت مبلغ بليون دولار خلال الفترة من عام 1990م حتى عام 1993م نتيجة لعدم قدرة المراجعين على اكتشاف حالات الغش وهو ما يعادل حوالي 11%من إيرادات المراجعة في الولايات المتحدة.

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث فيما يلي:

تمثل المراجعة نشاطاً لتقليل المخاطر في المعلومات المحاسبية وإضفاء الثقة عليها، وقد اهتزت هذه الثقة إلى حد ما نتيجة المخالفات المالية في بعض الشركات الكبرى، وقد أصدرت الجهات المسئولة عن وضع معايير المراجعة في المملكة العربية السعودية معيار "مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية" وذلك بغرض زيادة قدرة وفاعلية المراجعة على اكتشاف الغش، ويتطلب هذا الأمر معرفة موقف مراجعي الحسابات عن مسئوليتهم تجاه اكتشاف الغش، وكذلك معرفة مدى موافقة آراء مراجعي الحسابات مع متطلبات معيار "مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية".

3- هدف البحث :

يهدف هذا البحث بصفة رئيسية إلى دراسة مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، ومعرفة الدور الذي يقوم به المراجع في الكشف عن الغش وكذلك معرفة مدى موافقة آراء المراجعين الخارجيين مع متطلبات معيار "مسئولية المراجع تجاه الغش عن مراجعة قوائم مالية"، الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين(2007)، الذي يهدف إلى توفير معايير وإرشادات تجاه الغش في القوائم المالية التي يتعين على المراجع الالتزام بها للوفاء بمسؤوليته عند مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وذلك من خلال الإجابة على **التساؤلات التالية:**

- ما مدى استعداد وإدراك مراجعي الحسابات لمسئوليتهم عن اكتشاف الغش؟
- ما هي الإجراءات التي يجريها المراجع في سبيل اكتشاف أي غش محتمل؟
- ما مدى إدراك مراجعي الحسابات لمسئوليتهم عن التقرير عن وجود تحريفات جوهرية متعمدة في البيانات المالية أو سوء استخدام الأصول؟
- ما مدى إدراك مراجعي الحسابات للأعباء والمسئوليات الإضافية التي يتطلبها الالتزام بالمعيار السعودي "مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية" من حيث:

  أ- مسئولية المراجع تجاه اكتشاف الغش.

  ب-الإجراءات التي يجب أن يقوم بها المراجع أثناء تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

  ج – توثيق عوامل مخاطر الغش والإجراءات التي تهدف للتعرف على أي أنشطة غش محتملة.

- ما مدى أثر خبرة مراجع الحسابات على إدراكه لمسئولياته تجاه اكتشاف الغش؟

4-أهمية البحث:

لا شك أن موضوع مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش يمثل واحداً من أهم القضايا في مهنة المراجعة، بما لها من آثار كبيرة على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أداء مهنة المراجعة والمصداقية التي يولونها لتقارير المراجعين، وتكمن أهمية البحث في ضرورة تحسين مستوى كفاءة وأداء مهنة المراجعة في المملكة، وذلك من خلال إلقاء الضوء على مشكلة مسئولية المراجع في اكتشاف الغش، وتأثيرها على جودة الأداء المهني، وثقة المستفيدين في المهنة، وعلى ضرورة تسليط الضوء على المعيار السعودي المتعلق بمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش، خاصة بعد حصول العديد من التجاوزات والانهيارات في عدد من الدول.

5-حدود البحث:

الحدود الموضوعية :

يهتم البحث بدراسة مسئولية المراجع تجاه اكتشاف الغش عند مراجعته للقوائم المالية من وجهة نظر ممارسي المهنة في المملكة العربية السعودية ولا يستطلع البحث وجهة نظر غيرهم.

الحدود المكانية:

تشتمل على مكاتب المراجعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية سواء كانت شركات مهنية عالمية، أو شركات مهنية محلية، أو مكاتب فردية.

6-منهجية البحث:

المنهج النظري:

تم الاعتماد على الدراسة النظرية المستمدة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، وما أصدرته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الدراسة الميدانية:

تم استقصاء المعلومات والبيانات عن طريق الاستبانة التي تم توزيعها على عينة البحث والمتمثلة في مكاتب المراجعة في مدينة جدة، وذلك بعد حصر عدد تلك المكاتب، ومن ثم التحليل الإحصائي للإجابات الواردة، ومناقشة النتائج واقتراح التوصيات المناسبة.

7- تقسيم البحث:

على ضوء طبيعة البحث والهدف منه تم تقسيم هذا البحث إلى ستة فصول كالتالي:

الفصل الأول وتضمن المقدمة، ومشكلة البحث، وأهمية البحث وأهدافه، بالإضافة إلى تقسيم البحث. الفصل الثاني: يعرض صوراً لإخلال مراجع الحسابات بواجباته المهنية، ويقدم عرضاً لمسئوليات المراجع وطبيعة كل منها، وطبيعة الغش وخصائصه وأسباب ارتكابه، والمؤشرات العامة للكشف عن الغش، وتوقعات المستفيدين من القوائم المالية لمسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش. الفصل الثالث: تناول دور الجهات المهنية المختصة في إصدار أهم المعايير المتعلقة بمسئولية المراجع في اكتشاف الغش، أيضاً تم في هذا الفصل مناقشة أهم الدراسات المتعلقة بموضوع البحث بعد تقسيم هذه الدراسات على أربع حقب زمنية ثم تصنيفها إلى

أولاً: الدراسات التي اهتمت بمسئولية المراجع في اكتشاف الغش.

ثانياً: الدراسات التي اهتمت بالتعرف على توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة.

ثالثاً: الدراسات التي اهتمت بفجوة التوقعات بين مسئولية المراجع وتوقعات المستفيدين من خدمات المراجعة.

أما الفصل الرابع يستعرض تصميم الدراسة الميدانية من حيث وسيلة جمع البيانات وبيان مكوناتها، وكيفية توزيعها على عينة البحث، وتحديد مجتمع وعينة البحث وبعض البيانات الإحصائية الوصفية عن عينة البحث.

الفصل الخامس يعرض الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج البحث، ويناقش نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل السادس يحتوي على خلاصة البحث، وملخص النتائج، وتوصيات البحث التي تم التوصل إليها.

الفصل التالي يعرض صوراً لإخلال مراجع الحسابات بواجباته المهنية، ويقدم عرضاً لمسئوليات المراجع وطبيعة كل منها، وطبيعة الغش وخصائصه وأسباب ارتكابه، وتوقعات المستفيدين من القوائم المالية لمسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الغش.